

- ١٨٢ -

يستنتج مما سبق أن الفاعل في الجملة الأولى هو مركزها ، وأن المفعول، في الثانية ، وفي كليهما « تحمل الاسم على الفعل الذي يليه . فالعامل في اللفظ أحد الفعلين » . ويعنى ذلك أنه لا فرق بينها في عمل الرفع أو النصب. سواء أسند ذلك الى الأول أو الى الثاني . ولكن المشكلة تكمن في عدم جواز ذلك من جهة المعنى ، فهو يرى في المعنى أصل التفسير ، يقول : « أما في المعنى . فقد تعلم أن الأول قد وقع إلا أنه لا يعمل في اسم واحد نصب ورفع . « وإنما الذي يليه أولى لقرب جوار موائه لا ينقض المعنى ، وأن المخاطب قد عرف أن الأول قد وقع يزيد . . . » (٣٠٢) .

فالعامل في زيد في المثالين :

ضربني زيد . وضربت زيدا

هو الفعل الثاني لأنه الأقرب وأنه لأنه ينقض المعنى . فالربط بين العامل والمعنى يفسر التنازع كما يفسر غيره من مشكلات التركيب ، لكنه يضيف . اليه معرفة المخاطب ، حيث أنها تزيل الالتباس وتسوغ الحذف . ويمكن أن يقدر المحذوف بمفعول ذي المثال الأول : ضربت زيدا ، وفاعل في المثال الثاني : ضربتني زيد . فيؤدى ذلك الى ظهور (زيد) مرفوعا ومنصوبا في آن واحد ، وهذا يخالف عمل الفعل إذ أنه لا يعمل في اسم واحد النصب والرفع ، كما أن الاسم ذاته لا يمكن أن يؤدي وظيفة الفاعلية والمفعولية في آن واحد .

غير أن الحذف هذا غير جائز مع الفاعل حيث يبنى عليه الفعل ، ولا يمكن أن يقدره المخاطب . أما حذف المفعول فهو أقوى عند علم المخاطب، يقول : « ومما يقوى ترك نحو هذا لعلم المخاطب ، قوله عز وجل : والحافظين فروجهم والحافظات والذاكرين الله كثيرا والذاكرات » فلم يعمل الآخر فيما عمل فيه الأول استغناء عنه « (٣٠٤) .

فقد حذف المفعول مع (والحافظات والذاكرات) لذلالة ما تقدم .

(٢٠٣) الكتاب ٧٢/١ ، ٧٤ .

(٢٠٤) الكتاب ٧٤/١